ضمان الاستثمارات ■ ضمان الفرص

MIGA

التقرير السنوي
2012

بلغ مجموع الضمانات التي أصدرتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار للسنة المالية 2012، 2.7 مليار دولار لمشاريع في البلدان النامية الأعضاء. وجرى إصدار ضمانات إضافية بلغت 10.6 مليون دولار في إطار الصناديق الاستئمانية التي تديرها الوكالة. وهذا رقم قياسي آخر من الإصدارات الجديدة بالنسبة للوكالة تم تحقيقه للسنة الثانية على التوالي. وتميزت هذه السنة بازدياد التنوّع على صعيدي المناطق والقطاعات. علماً بأن نسبة ثمان وخمسين في المائة من المشروعات التي قدّمت الوكالة الضمان لها، أي 70 في المائة من حجم التغطيات الضمانية الجديدة، تناولت واحداً على الأقل من المجالات الأربعة ذات الأولوية الإستراتيجية التي اعتمدتها الوكالة. وشكّلت السنة المالية 2012 السنة الخامسة على التوالي في تسجيل مستويات قياسية لإجمالي محفظة عمليات الوكالة.

أبرز أنشطة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2012

الضمانات المصدرة	2008	2009	2010	2011	2012	السنوات المالية 2012-1990
عدد المشروعات التي ساندتها الضمانات	24	26	19	38	50[1]	701
المشروعات الجديدة[2]	23	20	16	35	38	-
المشروعات التي سبقت مساندتها[3]	1	6	3	3	12	-
عدد عقود الضمان المُصدرة	38	30	28	50	66	1,096
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، إجمالي (مليار دولار)[4]	2.1	1.4	1.5	2.1	2.7	27.2
إجمالي التغطيات الضمانية، المجموع (مليار دولار)[5]	6.5	7.3	7.7	9.1	10.3	-
صافي التغطيات الضمانية (مطروحاً منه مبالغ إعادة التأمين) (مليار دولار)[5]	3.6	4.0	4.3	5.2	6.3	-

1. مشروعان إضافيان تمت مساندتهما في إطار الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
2. مشروعات حصلت على المساندة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لأول مرة في السنة المالية 2012 (شاملة التوسعات)
3. مشروعات ساندتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2012 وفي سنوات سابقة
4. يشمل المبالغ المعبأة من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتابات (CUP)
5. إجمالي التغطيات الضمانية هو الحد الأقصى لإجمالي المسؤولية الضمانية. صافي التغطيات الضمانية هو إجمالي التغطيات الضمانية مطروحاً منه مبالغ إعادة التأمين

أبرز أنشطة العمليات

قدّمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطيات ضمانية لمشروعات في المجالات التالية في السنة المالية 2012:

	عدد المشروعات التي تمت مساندتها	نسبة المشروعات التي تمت مساندتها (%)	مبلغ الضمانات المصدرة (بملايين الدولارات)	نسبة المشروعات حسب القيمة الدولارية (%)
المجال ذو الأولوية[1]				
البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[2]	24	48	1,090.5	41
الاستثمارات "فيما بين بلدان الجنوب"[3,4]	11	22	589.4	22
البلدان المتأثرة بالصراعات	9	18	340.7	13
المشروعات المعقدة[5]	12	24	1,581.7	60
المنطقة				
آسيا والمحيط الهادئ	4	8	305.9	12
أوروبا وآسيا الوسطى	20	40	928.0	35
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3	6	353.6	13
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[6]	6	12	432.9	16
أفريقيا جنوب الصحراء	17	34	636.4	24
المجموع[6]	50		2,656.8	
الصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية، والخدمات[6]	25	50	506.0	19
المالي	11	22	482.3	18
البنية الأساسية	13	26	1,549.0	58
النفط، والغاز، والتعدين	1	2	119.5	5
المجموع[6]	50		2,656.8	

1. بعض المشروعات تتناول أكثر من مجال من بين المجالات ذات الأولوية
2. أشد بلدان العالم فقراً
3. الاستثمارات من أحد البلدان النامية (المدرجة في الفئة الثانية) الأعضاء في الوكالة في بلد آخر من نفس الفئة
4. هذه الأرقام هي مشروعات متضمّنة مستثمر واحد أو أكثر من بلدان الجنوب
5. مشروعات معقدة شاملة ما هو في قطاع البنية الأساسية، وقطاع الصناعات الاستخراجية، والقطاع المالي
6. مشروعان بما بلغ مجموعه 8.7 مليون دولار تمت أيضاً مساندتهما في إطار الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

بلغ دخل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في هذه السنة 17.8 مليون دولار، مقابل 9.7 مليون دولار في السنة المالية 2011.

الدخل المتحقق من الأقساط والرسوم والاستثمارات* (بملايين الدولارات)

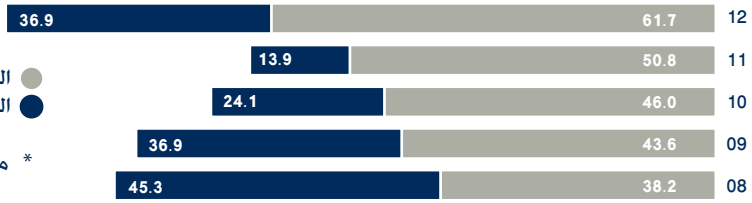

مجموعة البنك الدولي في السنة المالية 2012

أبرز الأنشطة

مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر مؤسسات التنمية في العالم. وهي مصدر رئيسي من مصادر المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في مختلف مناطق العالم. وتعمل المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الدولي معاً وتكمّل كل منها أنشطة الأخرى لتحقيق أهدافها المشتركة في تقليص الفقر وتحسين حياة الناس. تتبادل مجموعة البنك الدولي المعارف وتساند المشروعات في مجالات: الزراعة، والتجارة، والتمويل، والرعاية الصحية، ومكافحة الفقر، والتعليم، والبنية الأساسية، والحوكمة، وتغيّر المناخ، وفي مجالات أخرى من أجل منفعة الناس في البلدان النامية.

في السنة المالية 2012، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 53 مليار دولار لعمليات في تلك المجالات.

ارتبط البنك الدولي، الذي يضم المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، بتقديم 35.3 مليار دولار من القروض والمُنح للبلدان الأعضاء فيه. ومن أصل ذلك المجموع، بلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية لأشد بلدان العالم فقراً 14.7 مليار دولار.

وارتبطت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتقديم ما مجموعه 15 مليار دولار وعبأت مبلغاً إضافياً قدره 5 مليارات دولار من أجل تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية. وتوجه حوالي نصف ذلك المجموع إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ضمانات بمبلغ 2.7 مليار دولار لمساندة استثمارات في البلدان النامية. ورحبت الوكالة بعضوين جديدين هما النيجر وجنوب السودان في هذه السنة المالية.

التعاون في إطار مجموعة البنك الدولي

تركز المشروعات والبرامج المشتركة بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة، وذلك من خلال: توسيع نطاق الأسواق المالية، وإصدار الضمانات للمستثمرين والمُقرضين التجاريين، وتقديم الخدمات الاستشارية بغية تحسين أوضاع الاستثمار في البلدان النامية. ويقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالعمل معاً في تحفيز المشروعات التي تتيح الموارد للمتعاملين مع تلك المؤسسات من خلال زيادة الابتكار ودرجة الاستجابة. ويُبرز هذا التقرير عدداً من تلك الأنشطة.

تضم مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات مترابطة ترابطاً وثيقاً وهي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يُقرض حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، التي تقدّم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومُنحاً لحكومات أشد البلدان فقراً

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التي تقدّم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لتحفيز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، التي تقدّم تأميناً ضد المخاطر السياسية أو ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان النامية

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، الذي يقدّم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار

الدور القيادي من أكثر من منظور

رسالة من روبرت ب. زوليك، رئيس مجموعة البنك الدولي في الفترة 2007-2012

كانت السنوات الخمس الماضية فترة اختبار لمجموعة البنك الدولي ولقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المتعاملين معها. فقد واجهت البلدان النامية والبلدان المتقدمة التحديات من ثالوث الأخطار الذي يضم: أزمة الغذاء، وأزمة الوقود، والأزمة المالية.

كما واجهت الجوع والفقر والبطالة والديون - وهي أزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات انعكاسات سياسية. وطوال تلك الأوقات العصيبة، وقفت مجموعة البنك الدولي لتساند البلدان المتعاملة معها على نحو متسم بالمرونة والسرعة والابتكار، مع التركيز على تحقيق النتائج. وبالتصدّي لذلك التحدي، تطلعنا إلى الفرص والأمل.

ساندت البلدان المساهمة في مجموعة البنك الدولي أولويات وأداء المجموعة من خلال مساندة مالية فعالة. ففي العام 2007 والعام 2010، تم تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية مرتين بمبالغ قياسية حيث بلغ مجموعهما أكثر من 90 مليار دولار. وفي العام 2010، ساندت البلدان المساهمة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير أول زيادة لرأسماله منذ أكثر من 20 سنة. وبذلك، أصبح البنك الدولي جيد الموارد وهو يتمتع بتصنيف من فئة AAA.

مجموعة البنك الدولي منهمكة منذ زمن في تحديث تعددية الأطراف من أجل اقتصاد عالمي متعدد أقطاب النمو. وفي إسباغ الديمقراطية على عملية التنمية من خلال زيادة الانفتاح والمساءلة وتبادل المعرفة والمعلومات. نحن نضع الأساس من أجل: توسيع المساءلة الاجتماعية، ومكافحة الفساد، وتحسين الحوكمة. وحافظنا على التركيز على الفقراء في كافة مناطق عملنا، ولاسيما في أفريقيا، مشددين على أهمية شبكات الأمان الإنسانية المتسمة بالمسؤولية المالية من أجل حماية من هم الأكثر ضعفاً. وفي الوقت نفسه، صممنا أدوات جديدة بما يناسب البلدان متوسطة الدخل التي تتزايد أهميتها في دفع عجلة النمو. وتتضمن أجندة مجموعة البنك الدولي: المساواة بين الجنسين، والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ والتنوع البيولوجي، والاستثمار في البنية الأساسية، منع الكوارث والوقاية منها، والابتكار المالي، والاشتمال.

وأولت مجموعة البنك الدولي اهتماماً خاصاً للدور المركزي الذي يقوم به القطاع الخاص في عملية التنمية. فنحن نساند البيئة المواتية للاستثمار وأنشطة القطاع الخاص، وتقديم التمويل لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وللتمويل الأصغر، ومساندة تمويل التجارة، وتشجيع زيادة الاهتمام بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار في البلدان التي هي بحاجة ماسة له، ولاسيما الدول المتأثرة بالصراعات والدول الهشة.

يُبرز هذا التقرير المساندة التي قدّمتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لهذه الأهداف في السنة المالية 2012. وهو يبيّن قدرة هذه الوكالة على الوفاء برسالتها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية من أجل مساندة النمو الاقتصادي، وتقليص الفقر ، وتحسين حياة الناس. ومع ازدياد تقلبات بيئة الاستثمار العالمية وبحث المتعاملين مع الوكالة عن الفرص في الأسواق الناشئة، يزداد الاهتمام بآليات تخفيف المخاطر السياسية. وتحتل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مكانة جيدة للاستجابة لتلك التطورات - ولاسيما نتيجة لازدياد قوة وجودها في الميدان وللإصلاحات الداخلية التي جرت في السنتين الأخيرتين.

في السنة المالية 2012، أصدرت الوكالة ما مجموعه 2.7 مليار دولار من التغطيات الضمانية الجديدة، أي بزيادة قدرها 27 في المائة عن السنة السابقة. وساندت 52 مشروعاً، بما في ذلك مشروعان اثنان في إطار الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مقارنة بما بلغ 38 مشروعاً في السنة المالية 2011. ووصل إجمالي محفظة ضماناتها إلى مستوى أعلى من أي من السنوات السابقة عند 10.3 مليار دولار، أي بزيادة تبلغ 29 في المائة على المتوسط في فترة السنوات المالية 2009-2011

وبزيادة بنسبة 13 في المائة مقارنة بالسنة المالية 2011. علماً بأن نسبة ثمان وخمسين في المائة من المشروعات التي ساندتها الوكالة في السنة المالية 2012 تناولت على الأقل واحداً من المجالات الإستراتيجية الأربعة ذات الأولوية بالنسبة للوكالة وهي مساندة الاستثمارات في أشد البلدان فقراً، والاستثمارات في البلدان المتأثرة بالصراعات، والمشروعات المعقدة وذات الصبغة التحويلية، والاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. وساندت حوالي نصف تلك المشروعات الجديدة أشد البلدان فقراً.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ملتزمة بتشجيع المشروعات التي لها أثر إنمائي قوي والتي تتسم أيضاً بالاستدامة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً. ويظهر تركيز مشروعات الوكالة هذه السنة في مجموعة واسعة ومتنوعة من القطاعات في كافة مناطق عملها، ومن بينها: مشروع للطاقة في غانا، وشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في إنشاء جسر يدفع مستخدموه رسوم المرور عليه في كوت ديفوار، ومشروع طاقة كهرومائية في ألبانيا، ومشروعان للكهرباء مستقلان في كينيا، ومزارع النخيل في الضفة الغربية، والاتصالات السلكية واللاسلكية في أفغانستان. وفي كافة تلك المشروعات، أظهرت الوكالة قدرتها على تحفيز استثمارات من القطاع الخاص في مجالات ذات أولوية وعلى الاستفادة من نقاط قوة التكامل فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي - الاستفادة من الأدوات والخدمات في كافة مؤسسات المجموعة لفائدة البلدان المضيفة وللمستثمرين من القطاع الخاص.

مازالت الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد ضغوطاً كبيرة، وهي تواجه تحولات اقتصادية ومالية وأحياناً سياسية. علماً بأن مساندة الوكالة لمشروعات في تونس والمغرب والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة أدت إلى إدخال الاستثمار الأجنبي الذي تمسّ الحاجة إليه في مجالات من شأنها أن تجلب فرص العمل، والمعرفة، ونقل المهارات.

ساهمت قوة أداء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هذه السنة في ما تبذله مجموعة البنك الدولي من جهود لزيادة قوة وعافية المجموعة، فهي في وضع جيد للتصدي للتحديات الجديدة. وهو يجسّد قوة القيادة وروح الابتكار من جانب إيزومي كوباياشي (Izumi Kobayashi) وفريق الإدارة العامل معها، والالتزام المهني من جانب جهاز موظفي الوكالة.

هذه آخر رسالة أوجهها لكم كرئيس لمجموعة البنك الدولي. وأود شكر مجلس محافظي المجموعة، ومجلس مديريها التنفيذيين، والشركاء الآخرين على ما أبدوه من إرشاد ومساندة في دفع مسيرة هذه المؤسسة الهامة. وفوق كل شيء، أود شكر فريق قيادة مجموعة البنك الدولي وجهاز موظفيها المتسمين بالالتزام والجدّية والاهتمام. أنتم من يجلب الحياة لعملية التنمية في كافة أرجاء المعمورة. ولقد سعدت بميزة العمل معكم.

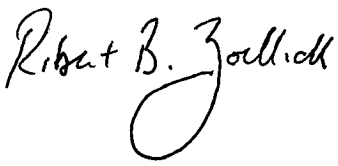

روبرت ب. زوليك

30 يونيو/حزيران 2012

رسالة من الدكتور جيم يونغ كيم، رئيس مجموعة البنك الدولي

يسرني أن أحيل التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2012. ويُبرز هذا التقرير إنجازات وفعالية الوكالة على الرغم من التحديات التي تفرضها بيئة الاقتصاد العالمي. كما يُبرز أهمية التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي والعمل مع الشركاء الخارجيين في دفع مسيرة الهدف المشترك المتمثّل في تحقيق الازدهار والقضاء على الفقر.

كما يُبرز أهمية التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي والعمل مع الشركاء الخارجيين في دفع مسيرة الهدف المشترك المتمثّل في تحقيق الازدهار والقضاء على الفقر.

وأمام مجموعة البنك الدولي حالياً فرصة فريدة لتسريع عجلة النمو الاشتمالي والمستدام والتقدم الاجتماعي. وتواصل المجموعة مساندة البلدان المتعاملة معها في الاستجابة للضغوط الفورية، وخصوصاً من خلال مساعدة تلك البلدان في إقامة شبكات أمان اجتماعي متسمة بفعالية التكاليف. وتتمتع المجموعة أيضاً بوضع جيد لمساعدة البلدان في تصميم وتنفيذ إستراتيجية التنمية طويلة الأمد من خلال ما تتيحه من قروض، ومعرفة، وخبرة عملية، وخبرة مهنية.

أتطلع للعمل مع مجلس المديرين التنفيذيين ومع الشركاء والبلدان المتعاملة مع مجموعة البنك الدولي، ومع جهاز موظفيها المخلصين في واشنطن العاصمة وحول العالم. وتظل رسالة المجموعة أكثر أهمية مما كانت في أي وقت مضى - في مساعدة البلدان النامية الاستجابة للضغوط الفورية والتطلّع إلى الفرص في المستقبل. وإنه ليسعدني الاضطلاع بهذا العمل.

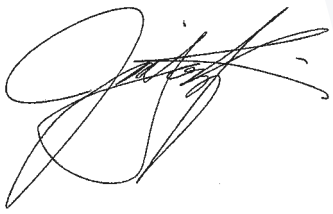

جيم يونغ كيم

1 يوليو/تموز 2012

رسالة من إيزومي كوباياشي، نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

جلبت السنة الماضية التي اتسمت بالاضطراب الاقتصادي أنماط نموٍ متغيرة. فلقد شهدنا التوترات في بلدان أوروبا المتقدمة تقضي على المكاسب، بينما استمرت البلدان النامية في دفع عجلة النمو ولكن بخطى أكثر بطئاً.

كما دفعت الرياح المستمرة في الهبوب العديد من مؤسسات الأعمال إلى إعادة تقييم إستراتيجيات الاستثمار الخاصة بها وآليات تخفيف المخاطر، مع بحثها عن فرص لتحقيق عوائد أعلى في الأمد الطويل في أسواق أكثر تحديا ومتسمة بقدر أعلى من المخاطر.

وكانت النتيجة ازدياد الطلب على ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في العام 2012 مع ازدياد الإحساس بالمخاطر وبحث المستثمرين عن الفرص في أسواق البلدان النامية، حيث يمكن للوكالة مساندتهم. وأصدرت الوكالة تغطيات ضمانية جديدة بلغ مجموعها 2.7 مليار دولار في هذه السنة المالية المنصرمة، ما يشكّل زيادة كبيرة مقارنة بالسنة الماضية في ضوء بيئة النشاط الحالية. ويسرني التنويه إلى قوة تنوع محفظة عمليات الوكالة، حيث شملت التغطية كافة المناطق وكافة القطاعات حسبما يسلّط هذا التقرير الضوء عليها.

من بين ما ترتكز إليه قوة نتائج أنشطة أعمال الوكالة، الطبيعة التحويلية للعديد من المشروعات التي تساندها الوكالة. فهي تساعد في جلب الكهرباء، وخدمات النقل، والتكنولوجيات الأكثر كفاءة إلى أشد بلدان العالم فقراً حيث الحاجة إلى الاستثمارات شديدة. ومن خلال تعبئة رأس المال من القطاع الخاص في القطاعات التي لها أثر إنمائي واسع، مثل البنية الأساسية والصناعات الزراعية والصناعات التحويلية، لا تقوم الوكالة بالوفاء بالتفويض الممنوح لها بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الفعال في البلدان النامية فحسب، بل هي أيضاً تحرّر الموارد المحدودة التي لدى الحكومات المضيفة للاستثمارات من أجل استخدامها في تقديم خدمات أخرى ضرورية.

وهذا ما يصدق على نحو خاص على الدول الضعيفة والدول المتأثرة بالصراعات. فالنتائج التي حققتها الوكالة في هذا المجال من بين المجالات ذات الأولوية هي شهادة على جهودها. فحجم أنشطة الأعمال الجديدة التي تساند تلك البلدان ازداد بنسبة 48 في المائة ليبلغ 351.3 مليون دولار في السنة المالية 2012، بما في ذلك مشروعان اثنان قدّم لهما الضمان الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو صندوق تديره الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مقارنة بمبلغ 237.5 مليون دولار في السنة المالية 2011. ومن خلال تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تشتد الحاجة إليه، تسهم الوكالة بدورٍ رئيسي في جهود إعادة الإعمار بالنسبة للعديد من تلك البلدان، ولاسيما في فترة الانتقال البالغة الأهمية، مع سعيها لتحقيق الاستقرار عقب سنوات من الصراع.

كما دعمت الوكالة التزامها بعملية التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء التي هي من بين مناطق العالم النامية التي تشهد معدلات نمو عالية مع فرص هائلة. ففي السنة المالية 2012، شكّلت مشروعات الوكالة في تلك المنطقة ما نسبته 24 في المائة من حيث الحجم، وهذا مستوى أعلى بضعفين من المستوى في السنة السابقة. ويسلّط هذا التقرير الضوء على عدد من تلك المشروعات.

من بين مجالات التركيز الأخرى في هذه السنة المالية المنصرمة المساندة التي قدمتها الوكالة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث الحاجة للاستثمارات التي تخلق فرص العمل وعدة فرص أخرى أشد مما كانت في أي وقت مضى. فقد تواصلنا مع المنطقة بعدد من الطرق كالمؤتمرات الإقليمية، والسفر الذي سهّل للوكالة التعامل وجهاً لوجه مع المعنيين هناك والاستماع

إلى من هم قريبون من القضايا التي تهم بلدانهم. وأدى الالتزام من جانب الوكالة إلى مشروعات قوية في عدة بلدان. وإلى تحسّن واضح في النتائج التي تحققها الوكالة في تلك المنطقة حسبما يسلط عليها الضوء هذا التقرير.

يشير هذا التقرير أيضاً إلى تأكيد الوكالة على الشراكات، خصوصاً مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بغية تدعيم وتوحيد الجهود والعلاقات فيما بين الوحدات المؤسسية المعنية ووضع الأساس اللازم لخلق الفرص المشتركة أو السعي إليها. ويتم تسليط الضوء على مشروعات الكهرباء المستقلة في كينيا، فهي جمعت بين أدوات مجموعة البنك الدولي في نهج تكاملي، وهي تبيّن فعالية الحلول المشتركة التي يمكن القيام بها في حشد وتعبئة التمويل في بلدان يتردد المستثمرون الدخول إليها. وإضافة إلى العمل بنشاط فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي، تحافظ الوكالة الدولية على شراكات هامة مع مؤسسات أخرى شاملة مؤسسات تنمية متعددة وثنائية الأطراف، والعديد من هيئات ائتمان الصادرات في العالم، وشركات التأمين الأخرى، ومؤسسات صناعة التأمين مثل اتحاد برن (Berne Union). وتساهم هذه الشراكات بدوُر هام في المساعدة في تحديد وضمان المشروعات الجيدة وفي إدارة المخاطر على نحو تعاوني.

ومن دواعي سروري الإشارة إلى وجود الوكالة في منطقة آسيا، من خلال مركزها هنالك، حيث شهد أول سنة عمل مالية تامة ومنتجة. فالتركيز منصب في ذلك المركز على نحو خاص على تطوير أنشطة العمل مع مستثمرين محتملين في بلدان الجنوب مثل: الصين، والهند، وجمهورية كوريا، وسنغافورة فضلاً عن مستثمرين من أستراليا واليابان. فهذا التواصل الهادف مع المستثمرين، جنباً إلى جنب مع المشاركة النشطة في مناسبات أنشطة أعمال إقليمية رئيسية في آسيا، يساعد في تدعيم قدرة الوكالة على العمل مع المتعاملين معها والسعي للفرص في المراحل الأولى من عملية وضع المشروعات. كما أن الوكالة أنشأت في باريس في هذه السنة المالية مركزاً لأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمحاكاة ما قامت به في آسيا. وشهد ذلك المركز بداية واعدة، وهو يقوم بتهيئة مجموعة من المشروعات المحتملة في المجالات التي يوجه نشاطه إليها.

وهنا في واشنطن، تم الترحيب بمايكل ورمسر (Michel Wormser) في دوره المزدوج كنائب للرئيس لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والرئيس التنفيذي للعمليات. فخبرته الطويلة الأمد داخل مجموعة البنك الدولي تجلب المزيد من القوة للوكالة. كما تم الترحيب بموظفين جدد في إطار برنامج المهنيين الذي اعتمدته الوكالة، والذي ثبت فعلاً نجاحه في أن يُدخل إلى الوكالة مواهب جديدة وشابة متنوعة من بلدانٍ ليس في الوكالة عدد كافٍ من الموظفين من مواطنيها سابقاً.

والشكر موجه لكافة موظفي الوكالة على مهنيتهم والتزامهم في السنة المنصرمة. فهم عملوا على تحقيق النتائج في أوقات شهدت استمرار التحديات. ومما يثير الحماس آفاق السنة القادمة مع مواصلة الوفاء بالتفويض الممنوح للوكالة في تسهيل الاستثمار الذي يؤدي إلى تحسين حياة الناس.

أخيراً، لا بد من اغتنام هذه الفرصة لتوجيه الشكر لمجلس المديرين التنفيذيين على ما يقدمه للوكالة من مساعدة ومساندة. ولا بد من الإعراب عن الامتنان للرئيس السابق لمجموعة البنك الدولي روبرت ب. زوليك على ما أبداه من روح القيادة في هذه السنة، والترحيب بخلفه الرئيس جيم يونغ كيم.

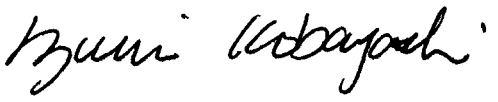

إيزومي كوباياشي

30 يونيو/حزيران 2012

فريق إدارة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

Izumi Kobayashi
نائب الرئيس التنفيذي

Michel Wormser
نائب الرئيس والرئيس التنفيذي للعمليات

Ana-Mita Betancourt
المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات

Kevin W. Lu
مدير إقليمي، آسيا والمحيط الهادئ

Edith P. Quintrell
مدير إدارة العمليات

Lakshmi Shyam-Sunder
رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل والمخاطر

Ravi Vish
رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والسياسات

Marcus S. D. Williams
مستشار لشؤون الإستراتيجية والعمليات

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يوجه برامج وأنشطة الوكالة مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين اللذان يمثلان 177 بلداً عضواً فيها. ويعيّن كل بلد محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. وتناط سلطات الوكالة المؤسسية بمجلس المحافظين الذي يفوض معظم صلاحياته لمجلس مديرين تنفيذيين يضم 25 مديراً.

وحقوق التصويت مرجّحة حسب الحصّة من رأس المال التي يمثلها كل مدير. ويجتمع المديرون بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في المشروعات الاستثمارية ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

كما يعمل المديرون كأعضاء في واحدة أو أكثر من عدة لجان دائمة هي:

- لجنة المراجعة
- لجنة الموازنة
- اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية
- لجنة نظام الحوكمة والشؤون الإدارية
- لجنة الأخلاقيات المسلكية
- لجنة شؤون الموظفين

تساعد هذه اللجان مجلس المديرين التنفيذيين في النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال عمليات الفحص المتعمّق للسياسات والإجراءات.

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار كما في 30 يونيو/حزيران 2012

من اليسار إلى اليمين (وقوفاً) Rogerio Studart، Gino Pierre Alzetta، Ingrid Hoven، Agapito Mendes Dias، Merza Hasan، Piero Cipollone، Jorg Frieden، Vadim Grishin، Marie-Lucie Morin، Shaolin Yang، Marta Garcia، Hekinus Manao، Sid Ahmed Dib، Rudolf Treffers، In Kang Cho، Hassan Ahmed Taha، Mukesh Nadan Prasad.

من اليسار إلى اليمين (جلوساً) Ian Solomon، Felix Camarasa، Ambroise Fayolle، Susanna Moorehead، Abdulrahman Almofadhi، Anna Brandt، Renosi Mokate، Nobumitsu Hayashi

الأثر الإنمائي

بعد تباطؤ النشاط العالمي في النصف الثاني من العام 2011 والتحسّن الواضح الذي أعقبه في اتجاه الأسواق في بداية العام 2012، أعادت الاحتمالات المجهولة التي شهدتها منطقة اليورو، في شهر مايو/أيار، اضطراب الأسواق المالية على الصعيد العالمي. وهذا عامل قوي للتذكير بأن الآثار الارتدادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لم تنته تماماً. فمجهولية احتمالات الأسواق المالية، وضبط أوضاع المالية العامة الذي ترافق مع ارتفاع مستويات العجز المالي والديون في البلدان عالية الدخل، من المرجّح أن يعود ظهورها كمصادر للتقلبات.

ومع ذلك، مازالت الأوضاع في معظم البلدان النامية أفضل مما كانت في النصف الثاني من العام 2011. وهو ما يعني أن الزخم الحقيقي في النمو مازال موجوداً، مثلما كان في السنة الماضية. فحسب البنك الدولي، من المتوقع أن تحقق البلدان النامية نمواً بنسبة 5.3 في المائة في العام 2012. وهذا التغيّر الكبير في الأنماط السابقة من النمو الاقتصادي على الصعيد الدولي هو من بين أسرع التحوّلات التنافسية التي شهدها العالم حتى الآن.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى البلدان النامية ازدادت بحوالي 23 في المائة لتبلغ 625 مليار دولار في العام 2011. وحدثت معظم تلك الزيادة في النصف الأول من ذلك العام. ومن المتوقع هبوطها في العام 2012 إلى مستوى 518 مليار دولار ولو أن البنك الدولي يتوقع عودتها للازدياد في العام 2013.

وتتلقى البلدان النامية نسبة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يعتبرها المستثمرون حالياً أسواقاً جديدة ناشئة - جزر الرأس الأخضر، وغانا، وكينيا، وموزامبيق على سبيل المثال. وقد تم توجيه نسبة زادت على 50 في المائة من كافة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية في العام 2012 إلى منطقة آسيا، بما في ذلك وجهات مثل بنغلاديش وباكستان وسري لانكا.

كما أن الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب (من بلد نام إلى بلد نام آخر) فاق الاستثمار التقليدي كمصدر من مصادر الاستثمار الأجنبي الجديد. ومع إحساس مصادر الاستثمار التقليدي في أوروبا والولايات المتحدة بعبء وطأة التباطؤ الاقتصادي حديث العهد، ظهرت مجموعة مستثمرين من بلدان مثل: البرازيل، والصين، والهند، وجمهورية كوريا، وماليزيا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا. وفي العام 2011، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من آسيا وحدها 127 مليار دولار.

دور الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

هذه الاتجاهات لها أهمية خاصة بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فهي تتوافق مع رسالة الوكالة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية - علماً بأن الوكالة تتابع تلك التدفقات بنشاط وتستجيب لها وفقاً لذلك. ففي هذه السنة، نجحت الوكالة في خلق أدوات مبتكرة حديثة العهد تسهّل لها ضمان أنواع مختلفة من الاستثمارات. ومع ازدياد الفرص التي شهدتها الوكالة في أفريقيا، خصصت الموارد البشرية اللازمة لتطوير تلك الفرص. ومع ملاحظة ازدياد الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية في منطقتي أفريقيا وآسيا، اجتمعت الوكالة مع هيئات حكومية لتعريفها بقيمة خدمات الوكالة فيما يتعلق بتلك التعاملات.

تقوم الوكالة حالياً أيضاً بقياس ميول واتجاهات المستثمرين. وحسب نتائج استطلاع استقصائي قامت به الوكالة في الآونة الأخيرة، يتوقع أكثر من نصف المستثمرين زيادة استثماراتهم في بلدان صاعدة. ومع ذلك ينبغي التنويه إلى أنه على الرغم من ذلك الحماس، فقد شهد الوعي بمخاطر الاستثمار غير التجارية ازديادا أيضاً.

ولا يأتي هذا مفاجئاً. فتحولات الفرص باتجاه أسواق أكثر مخاطرة، مع ازدياد التقلبات على الصعيد العالمي عموماً، تظهر تماماً عندما يزداد إدراك المساهمين والمقرضين بالمخاطر - في ضوء ما تعلموه من أحداث منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن ضغوط اللوائح التنظيمية الجديدة. كيف تؤثر هذه التوترات التي تبدو متناقضة على صورة أوضاع المخاطر؟ فالتقرير الذي صدر عن الوكالة في ديسمبر/كانون الأول بعنوان الاستثمارات العالمية والمخاطر السياسية 2011 وجد أن هواجس المستثمرين كانت متعلقة بصورة رئيسية بمخاطر الاقتصاد الكلي وبصعوبة الحصول على التمويل. أما تركيزهم في الأمد المتوسط فهو على المخاطر السياسية. وفي الآونة الأخيرة، يولي بعض المستثمرين الاهتمام الوثيق إلى عدم المساواة والتوترات الاجتماعية التي يمكن أن تكمن تحت الاستقرار الظاهري. فتحليلات المخاطر التي يقومون بها تركز بدرجة أكبر على الاقتصاد السياسي، وفرص العمل، ومدى توفّر الفرص للشباب.

في هذا الإطار، يقوم العديد من المستثمرين حالياً بوضع إستراتيجيات أكثر منهجية بشأن آليات تخفيف المخاطر. وتضمّنت تلك الإستراتيجيات الشراكات المحلية، وتحسين مصادر المعلومات، وزيادة الاهتمام بالإنصاف في العقود، والاستدامة البيئية والاجتماعية، وتحقيق عوائد للمجتمعات المحلية، والعمل مع مؤسسات مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التي يمكن أن تساعد في تخفيض بعض تلك المخاطر. فالتأمين ضد المخاطر السياسية (PRI)، الذي تتيحه الوكالة، يمكن أن يساعد في تشجيع عودة المستثمرين التقليديين ودخول مستثمرين جدد إلى المنطقة المعنية.

بلغ حجم أعمال الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2012 مستوى قياسيا جديدا، مما يعني استمرار اتجاه الازدياد مقارنة بالسنة السابقة. ومن منظور الوكالة، يشير هذا إلى الاتجاهات التي تمت مناقشتها، حيث إن ازدياد الاهتمام بالأسواق الناشئة مصحوبا بازدياد الإدراك لنتائج المخاطر يؤدي إلى ازدياد أنشطة الأعمال بالنسبة لمؤسسات التأمين ضد المخاطر السياسية.

التقرير الذي صدر عن الوكالة بعنوان الاستثمارات العالمية والمخاطر السياسية 2011 يُبرز هذا الاتجاه، مع التنويه إلى أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التأمين ضد المخاطر السياسية ازدادت من مستوى منخفض يتراوح عند 5 إلى 8 في المائة في منتصف تسعينيات القرن العشرين إلى المستوى الحالي البالغ 13 إلى 15 في المائة. وتسهم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بدوٍر هام في هذا السوق، مع قدرتها على الدخول إلى بيئات قد تكون خارج نطاق تغطيات مؤسسات وشركات التأمين الأخرى.

التركيز الإستراتيجي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يتجسّد تركيز الوكالة في أولوياتها الإستراتيجية الأربعة، التي تشكّلت نتيجة الاحتياجات التنموية في البلدان الأعضاء في الوكالة، والمطالب المتغيّرة في بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق التأمين ضد المخاطر السياسية، وضرورة أن تركز الوكالة على ميزتها النسبية، وتكميل ما تقوم به مؤسسات وشركات التأمين الأخرى.

الأولوية الأولى بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار هي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أشد البلدان فقراً. وفي السنة المالية 2012 كانت نسبة 41 في المائة من حجم الضمانات التي قدّمتها الوكالة في تلك الفئة. وفي هذه السنة أيضاً، شهد متوسط حجم المشروعات التي تساندها الوكالة في أشد البلدان فقراً زيادة كبيرة. فالأمثلة التي تتعلق بهذه الأولوية تشمل مشروعات توليد كهرباء في كل من غانا، وكينيا، ورواندا.

ومن بين الأولويات الأخرى بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار تشجيع الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب، وهي شكّلت نسبة 22 في المائة من حجم التغطيات في هذه السنة. وكما الأولوية السابقة، شهد متوسط حجم مشروعات الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب التي ساندتها الوكالة زيادة كبيرة. وتشمل الأمثلة على استثمارات فيما بين بلدان الجنوب التي استفادت من تأمينات الوكالة كالصناعات التحويلية في تركمانستان والطاقة الكهرومائية في باكستان.

أما التركيز الإستراتيجي الذي تضعه الوكالة على البلدان المتأثرة بالصراعات يؤكد على الدور الرئيسي الذي تسهم به الوكالة في جهود إعادة الإعمار في تلك البلدان، وخصوصاً في الفترة الانتقالية البالغة الأهمية مع سعي تلك البلدان لتحقيق الاستقرار عقب سنوات من الصراع. كما يشير هذا التركيز إلى قدرة الوكالة على ضمان المشروعات التي لا تستطيع شركات ومؤسسات التأمين الأخرى تغطيتها. ويظهر تطوير مزارع إنتاج تمور المدجول في الضفة الغربية اهتمام الوكالة بهذا المجال الإستراتيجي، مثلما يبيّنه استمرار مساندة الوكالة (من خلال ضمانات جديدة تم إصدارها في هذه السنة) لشركة MTN Afghanistan في تقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الضرورية على الرغم من ضعف الأوضاع الأمنية في ذلك البلد. وشكّلت المشروعات في البلدان والأراضي المتأثرة بالصراعات والبلدان الضعيفة نسبة 13 في المائة من حجم تغطيات الوكالة في هذه السنة.

وتشمل الأمثلة على عمل الوكالة على مشروعات معقدة، وهذا مجال إستراتيجي آخر، محطات توليد كهرباء بطاقة المياه في ألبانيا وباكستان، ومشروع تطوير واستغلال الغاز الطبيعي في أوزبكستان، ومشروع جسر يدفع مستخدموه رسوم المرور عليه في كوت ديفوار (أنظر الإطار 1)، ومشروع مواصلات في بنما، وثلاث محطات لمعالجة المياه العادمة في الصين. وشكّلت مساندة الوكالة لمشروعات معقدة نسبة 60 في المائة من حجم تغطياتها في السنة المالية 2012.

وحين يتم الجمع بين تلك المشروعات، يتّضح أن المشروعات في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للوكالة شكّلت 70 في المائة من حجم أنشطة أعمالها الجديدة.

كما أن الوكالة ملتزمة بالمشروعات التي تتسق والأهداف والأولويات الإنمائية التي اعتمدها البنك الدولي، والتي تشمل المساندة المستدامة للبلدان متوسطة الدخل وللصناعات الزراعية المتسمة بالمسؤولية مع استمرار أزمة الغذاء (أنظر الإطار 2). ففي كافة أنشطتها، تستفيد الوكالة من القوى التكاملية فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي، فهي تستفيد من المعرفة والأدوات والخدمات التي لدى كل من مؤسسات المجموعة لفائدة البلدان المضيفة للاستثمارات والمستثمرين من القطاع الخاص.

اتسمت محفظة عمليات الوكالة هذه السنة بالتنوع الشديد فيما بين مناطق وقطاعات عملها، وتضمنت عدة معاملات مبتكرة. وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى النتائج التنموية المعنية. ففي السنة المالية 2012 تضاعفت أنشطة أعمال الوكالة في أفريقيا جنوب الصحراء بحيث شكّلت نسبة 24 في المائة من حجم الأعمال الجديدة، بما فيه 14 مشروعاً من أصل 17 مشروعاً ساندتها الوكالة في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وتتضح من حافظة عمليات هذه السنة زيادة كبيرة في مشروعات البنية الأساسية التي يمكن أن تكون ذات طبيعة تحويلية، مما يساعد في جلب الكهرباء والمواصلات وتكنولوجيات أكثر كفاءة لبلدان تحتاج إلى الاستثمار المستمر والمستدام. ومن خلال تعبئة رأس المال من القطاع الخاص وما ينجم عن ذلك من أثر إنمائي واسع النطاق، لا تقوم الوكالة بالوفاء بالتفويض الممنوح لها فحسب، بل هي أيضاً تحرّر الموارد المحدودة التي لدى الحكومات المضيفة للاستثمارات - لكي يتم استخدامها في تقديم خدمات أخرى.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تستجيب للأحداث الراهنة

غالباً ما يتطلب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والحفاظ عليه، الاستجابة السريعة للأحداث عند وقوعها، فبخلاف ذلك يحجم الاستثمار عن التوجه إلى تلك البلدان. وفي العديد من الحالات، تساهم الوكالة الدولية بدور معاكس للدورة الاقتصادية من أجل تحقيق ذلك. ومن الأمثلة على ذلك، مساندة البنوك التي تشعر بضرورة خفض التمويل في أوقات الشدة، أو الدخول في مشروعات عند خروج مؤسسات وشركات التأمين الأخرى منها، أو وجودها ضمن اللاعبين الأوائل المتعاملين مع بلد يخرج من الصراع.

في هذه السنة المالية، واصلت الوكالة التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) نظراً للأحداث الجارية فيها. وعلى الرغم من مجهولية الاحتمالات في تلك المنطقة - واقتران ذلك بحقيقة أن العديد من بلدانها اعتمدت تقليدياً على الاستثمارات من أوروبا التي تعاني هي نفسها من تحديات مالية - فإن الحاجة إلى الاستثمارات، التي تؤدي إلى خلق فرص العمل، أكبر مما كانت في أي وقت مضى. وبالتالي تعتبر الوكالة ما يحدث في الوقت الراهن لحظة هامة لكي تدخل وتملأ تلك الفجوات التي لا يمكن للقطاع الخاص معالجتها.

من أجل إظهار الالتزام بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدأت الوكالة بحشد مبلغ مليار دولار من القدرة التأمينية بغية إبقاء وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المنطقة، وتلك مبادرة أعلنتها الوكالة في نهاية السنة المالية 2011. ووجهت الوكالة نشاطها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي والقادم بغية الحفاظ على قدرات سوق التأمين ضد المخاطر السياسية وتدعيم جهود الهيئات المحلية العاملة في مجال ائتمان الصادرات. وحققت الوكالة تقدماً كبيراً في ذلك المجال حيث أصدرت ضمانات في كل من الأردن والمغرب وتونس بلغ مجموعها 432.9 مليون دولار. كما أن الكفاءة التي أظهرتها الوكالة على ضمان المشروعات الملتزمة بالتمويل الإسلامي تدعم قدرتها على مساندة الاستثمارات في تلك المنطقة.

إضافة إلى ذلك، فإن الجهود المتسقة التي بذلتها الوكالة في تشجيع الصندوق الاستئماني لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تديره حققت نتائج في هذه السنة، حيث أصدرت الوكالة ضمانات في قطاعي الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

وزادت الوكالة جهودها للوصول إلى المستثمرين والمقرضين والحكومات في مختلف مناطق العالم لكي توضح أنها منفتحة على العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشاطرت الوكالة الآخرين خبرتها العملية المكتسبة في مختلف مناطق العالم في مجال إدارة المخاطر السياسية - ولاسيما من خلال رعاية مؤتمرات في عواصم المراكز المالية التي تركز على هذه المنطقة. فشاركت الوكالة مع مركز دبي المالي العالمي والمؤسسة الإسلامية للتأمين على الاستثمار وائتمان الصادرات في رعاية مؤتمر في دبي لقي ترحيباً جيداً. وقامت نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بزيارة عدة بلدان في تلك المنطقة، والتقت فيها مسؤولين حكوميين ومندوبين عن القطاع الخاص وآخرين بغية التأكيد على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر المفيد تنموياً. كما قامت الوكالة باستطلاع استقصائي للمستثمرين المنخرطين في أنشطة الأعمال التجارية في تلك المنطقة لصالح مطبوعة بعنوان الاستثمارات العالمية والمخاطر السياسية 2011.

في السنة المالية 2012، تعاونت الوكالة أيضاً مع Deauville Partnership، وهي مبادرة فيما بين المؤسسات المالية الدولية تهدف إلى المساعدة في خلق استقرار الاقتصاد الكلّي، والتلاحم الاجتماعي، وزيادة الإنصاف في النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أما المنطقة الأخرى من بين مناطق العالم التي وجهت الوكالة اهتمامها إليها فهي منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. ومع أن معظم اهتمام العالم توجه إلى آثار أزمة منطقة اليورو على أكبر اقتصادات أوروبا الغربية، إلا أن تلك الأزمة أثرت على سكان بلدان أوروبا الناشئة ولاسيما أشدها فقراً في وسط وجنوب أوروبا. ونتيجة لذلك، انضمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار إلى بقية مؤسسات مجموعة البنك الدولي في جهود رامية لزيادة المساندة المتاحة لتلك المنطقة. وفي إطار تلك الجهود، أعلنت الوكالة خطتها لزيادة تغطياتها الضمانية لتلك المنطقة بمبلغ مليار دولار في السنتين القادمتين. وأصدرت الوكالة بالفعل في السنة المالية 2012 ضمانات بمبلغ 928 مليون دولار، وبالتالي فقد تم تقريباً تحقيق ذلك الهدف.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والبيئة

يعتبر الأداء البيئي السليم وإدارة الموارد الطبيعية بما يحقق استدامتها والمسؤولية الاجتماعية أموراً بالغة الأهمية في نجاح الاستثمارات ومساهمتها في تنمية البلدان المضيفة لها. وتلتزم الوكالة بمعايير الأداء فيما يتعلق بتلك الأمور، وينفذ خبراء البيئة والاختصاصيون الاجتماعيون تقييمات للآثار التي يمكن أن تنجم عن المشروعات التي تساندها الوكالة، كما يقدّمون المشورة للبلدان والجهات المتعاملة مع الوكالة بشأن تقليل وتخفيف تلك الآثار.

وساهمت الوكالة في مبادرات سياسات البيئة والسياسات الاجتماعية داخل مجموعة البنك الدولي، بما في ذلك مبادرة الإستراتيجية البيئية: نحو عالم أخضر ونظيف ومتسم بالمرونة للجميع. وهذا ما يؤكد على النهج المتكامل في هذا المجال فيما بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي، وهو يفتح اتجاها جديداً في التنمية يساند تحقيق النمو مع التركيز على الاستدامة والاشتمال. كما تؤدي هذه الإستراتيجية إلى زيادة التركيز على إشراك القطاع الخاص في عملية إدارة البيئة.

وعقدت الوكالة حلقة مناقشة بشأن دوْر القطاع الخاص في النمو المستدام في إطار منتدى شبكة التنمية المستدامة 2012 بمبادرة من مجموعة البنك الدولي. وطرحت الوكالة هذا المنظور ضمن مناقشة عامة للنمو المستدام.

الفعالية الإنمائية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تستخدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ثلاث ركائز مختلفة في تقييم الأثر الإنمائي للعمل الذي تقوم به وهي: وسائل قياس الأثر الإنمائي، والتقييم الذاتي الذي تقوم به المشروعات، والبحوث الأصلية.

واعتمدت الوكالة في الآونة الأخيرة مقاييس الأثر الإنمائي التالية والتي يمكن استخدامها لكافة محفظة الوكالة وهي: فرص العمل الجديدة التي تمت تهيئتها على نحو مباشر، وقيمة موازنات أنشطة التدريب، وقيمة السلع التي يتم توريدها محلياً، والضرائب والرسوم التي تُدفع للحكومة المعنيّة، وقيمة

الاستثمار في المجتمع المحلي المعني، ومبالغ الاستثمارات التي يتم استقطابها.

منذ السنة المالية 2011، اشترطت الوكالة على الجهات التي يتم تقديم التغطية الضمانية لها رفع تقارير عن أداء مشروعاتها باستخدام تلك المؤشرات عند مضي ثلاث سنوات على توقيع عقد الضمان المعني مع الوكالة. ونتطلع إلى الحصول على تلك النتائج في السنة المالية القادمة.

كما تواصل الوكالة التأكيد على اكتساب الدروس التنموية من مشروعاتها المنجزة وتطبيقها في عملها حالياً وفي المستقبل، وذلك من خلال تنفيذ برنامج قوي لتقييم الذات. وتساهم وسيلة التعلم المؤسسي هذه بالاتعاظ وأخذ الدروس والعبر، بالإضافة إلى زيادة درجة المساءلة أمام البلدان المساهمة الأعضاء وأمام المعنيين من بين أصحاب المصلحة المباشرة الآخرين.

في السنة المالية 2012، أنجزت الوكالة سبع عمليات تقييم لاستثمارات مغطاة بضمانات منها في كل من البرازيل، وبوركينا فاصو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصين، وكوستاريكا، والاتحاد الروسي، والسنغال. وتم تصنيف تلك المشروعات وفقاً للمعايير التالية: أداء أنشطة الأعمال، والاستدامة الاقتصادية، والأثر على تنمية القطاع الخاص، ونواتج عملية التنمية، والنواتج البيئية والاجتماعية، والتوافق مع الإستراتيجيات، وفعالية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وتهدف تلك التقييمات، التي نفذها اختصاصيون من الوكالة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وصادقت عليها مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، إلى زيادة الوعي والتعلّم فيما بين جهاز الموظفين في إدارة العمليات في الوكالة.

الإطار 1 — إعادة إعمار البنية الأساسية في كوت ديفوار

في هذه السنة، ساندت الوكالة تشييد وتشغيل جسر Henri Konan Bedié الذي يدفع مستخدموه رسوم المرور عليه بالإضافة إلى إنشاء طرق الوصول إليه في كوت ديفوار.

وهذا المشروع، الذي بدأ العمل عليه أساساً في العام 1996 ولكن توقف لفترة طويلة بسبب الصراعات الأهلية في ذلك البلد، يشكّل أحد أبرز جهود هذا البلد في إعادة إعمار البنية الأساسية فيه.

نشأ هذا المشروع في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويجري تنفيذه بموجب اتفاقية امتياز بناء وتشغيل وتحويل مدتها 30 سنة. وهي تشمل تمويل وتصميم وتشييد وتشغيل وصيانة ذلك الجسر الواقع فوق بحيرة Ebrie بالإضافة إلى طرق الوصول إليه نحو الشمال والجنوب بين المنطقة السكنية Riviera والمنطقة الصناعية Marcory. وهذه أول شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص منذ الحرب الأهلية في ذلك البلد.

قدّمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية ضمانية بمبلغ 145 مليون دولار لكل من استثمارات الأسهم في رأس المال وقروض ثانوية من Bouygues Travaux Publics of France و Pan African Infrastructure Development Fund of South Africa، بالإضافة إلى قروض ثانوية وقروض ممتازة من BMCE Bank International Plc of the United Kingdom و FMO of the Netherlands. وكانت التغطية الضمانية التي قدمتها الوكالة للحد الأدنى من الإيرادات ضرورية لتأمين تمويل ذلك الاستثمار، علماً بأن الوكالة أتاحت التغطية الضمانية لكافة المقرضين للمشروع من القطاع الخاص.

يعتبر تشييد ذلك الجسر من بين الأولويات المهمة بالنسبة لحكومة كوت ديفوار، حيث جسور أبيدجان وبنيتها الأساسية الحالية تعاني من ضغوط شديدة وليست قادرة على الوفاء باحتياجات حركة المرور المتزايدة في هذه المدينة. وعند الانتهاء من تشييد ذلك الجسر الجديد، سيؤدي إلى تخفيض كبير في الوقت اللازم في السفر، وتحسين القدرة على الانتقال عموماً، وتخفيف حدة الاختناقات المرورية المزمنة في أبيدجان. كما يعد هذا المشروع من الأمثلة الهامة عاكسا الأثر الناجم عن المزيد من مبادرات القطاع الخاص في بلد تأثر بشدة بحرب أهلية طويلة المدة.

الإطار 2 — المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في جنوب أفريقيا

تتضح في زامبيا الحاجة الماسة لزيادة إنتاج المواد الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث الدخل ومستويات المعيشة آخذان في الارتفاع، مما أسفر عن ازدياد الطلب على استهلاك اللحوم والدواجن.

فالشاحنات من مناطق إنتاج اللحوم والدواجن الرئيسية تنتقل على طول طرق زامبيا ذهاباً وإياباً. وحسبما تفيد دراسة صادرة عن البنك الدولي وشبكة المعونة البريطانية، تتيح صناعات اللحوم ومشتقات الألبان في زامبيا إمكانات غير متحققة لكسب الثروة وخلق فرص العمل، ولكن نجاحها يعتمد على مجموعة متنوعة من العوامل شاملة القدرة على الحصول على مواد خام رخيصة الثمن وعالية الجودة. علماً بأن صندوق الاستثمار Chayton Africa المتعامل مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ينتج الذرة والقمح وفول الصويا. ويساعد زامبيا حالياً في تحقيق إمكانية أن تكون سلة غذاء هذه المنطقة.

قام صندوق الاستثمار Chayton Africa بأول استثمار له في زامبيا في العام 2010، حين حصل على مزرعتين تجاريتين قائمتين فعلاً وشركة زراعية متعاقدة في منطقة Mkushi الزراعية في الإقليم الأوسط من زامبيا. وحتى يومنا هذا، قام باستئجار ست مزارع تجارية قائمة فعلاً بما بلغ مجموعه 4000 هكتار تتم زراعة 1250 هكتاراً من تلك المساحة وري 430 هكتاراً. وتقوم الشركة المعروفة باسم Chobe Agrivision بتنفيذ نموذج زراعة قائم على الري التام، مما يسمح بمضاعفة المحاصيل: فهي حققت محصولين في السنة من خلال زراعة القمح في الشتاء ومناوبته بزراعة الذرة وفول الصويا في الصيف. ويقول Neil Crowder، المسؤول التنفيذي الأول لصندوق Chayton Africa "تمتلك زامبيا إمكانات هائلة. ولكن لا يتم حالياً زراعة سوى 1.1 في المائة من المساحة الزراعية في منطقة Guinea Savannah الخصبة. ونعتقد أنه مع ازدياد كفاءة الممارسات الزراعية - مثل: تناوب المحاصيل، والزراعة بدون فلاحة، وإدارة التربة والمياه، والتحسينات التكنولوجية - فإن زامبيا وكل أفريقيا في الواقع يمكنها الاستفادة من وفرة ضوء الشمس وخصوبة الأرض في إطعام سكانها المتزايدة أعدادهم".

تواصل صندوق Chayton Africa، الذي بدأ كصندوق استثمار في رأس المال المخاطر، مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في العام 2009، وطلب المساعدة في تعبئة الموارد من أجل الاستثمار في بيئة مازالت غير جاذبة لرأس المال. ويقول Neil Crowder "كانت لدينا رؤية بشأن أنشطة أعمال زراعية مستدامة في جنوب أفريقيا، وكان التحدي الذي واجهنا هو إقناع المستثمرين بوجود سوق قوية وقابلة للاستمرار في تلك المنطقة. وسعينا للحصول على التغطية الضمانية من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتخفيف ما يمكن أن يكون لدى المستثمرين من مخاوف من مخاطر سياسية". وفي العام 2010، وقعت الوكالة ضماناً مشروطاً مع Chayton Capital LLP لمساندة خططه في الاستثمار في زامبيا وبوتسوانا. وبموجب ذلك العقد، قدمت الوكالة التغطية الضمانية ضد المخاطر السياسية لخطط استثمارات ذلك الصندوق. وقدمت الوكالة في يونيو/حزيران 2011 التغطية الضمانية لأول استثمارات هذا الصندوق في زامبيا. وفي هذه السنة، قدمت الوكالة ضماناً لاستثمارات بمبلغ 9.5 مليون دولار يغطي نفقات التوسعة والنفقات الاستثمارية.

ومع دخول شركة Chobe Agrivision سنة الإنتاج الثانية حالياً، فهي تحث الخطى وتتطلع إلى المستقبل. وهي تقوم بتطوير جهاز موظفيها ومهاراتهم لكي يتمكن مشروعها من الانتقال من شركة جديدة الانطلاق إلى توسيع الإنتاج لمساحة 10000 هكتاراً من الأراضي المروية. ولديها أيضاً خطط كبيرة بشأن المجتمع المحلي، بما في ذلك تشييد مدرسة جديدة له.

البلدان الأعضاء في الوكالة - 177

البلدان الصناعية — 25

أستراليا • النمسا • بلجيكا • كندا • الجمهورية التشيكية • الدانمرك • فنلندا • فرنسا • ألمانيا • اليونان • أيسلندا • أيرلندا • إيطاليا • اليابان • لكسمبورغ • هولندا • نيوزيلندا • النرويج • البرتغال • سلوفينيا • إسبانيا • السويد • سويسرا • المملكة المتحدة • الولايات المتحدة

البلدان النامية — 152

آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان • بنغلاديش • كمبوديا • الصين • فيجي • الهند • إندونيسيا • جمهورية كوريا • جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية • ماليزيا •ملديف • ميكرونيزيا (ولايات فدرالية) • منغوليا • نيبال • باكستان • بالاو • بابوا غينيا الجديدة • الفلبين • ساموا • سنغافورة • جزر سليمان • سريلانكا• تايلند • تيمور ليشتي • فانواتو • فييتنام

أوروبا وآسيا الوسطى

ألبانيا • أرمينيا • أذربيجان • بيلاروس • البوسنة والهرسك • بلغاريا • كرواتيا • قبرص • استونيا • جورجيا • هنغاريا • كازاخستان • كوسوفو• جمهورية قيرغيز • لاتفيا • ليتوانيا • جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة • مالطة • مولدوفا • الجبل الأسود • بولندا • رومانيا• الاتحاد الروسي • صربيا • الجمهورية السلوفاكية • طاجيكستان • تركيا • تركمانستان • أوكرانيا • أوزبكستان

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

أنتيغوا وبربودا • الأرجنتين • جزر البهاما • بربادوس • بليز • بوليفيا • البرازيل • شيلي • كولومبيا • كوستاريكا • دومينيكا • الجمهورية الدومينيكية• إكوادور • السلفادور • غرينادا • غواتيمالا • غيانا • هايتي • هندوراس • جامايكا • المكسيك • نيكاراغوا • بنما • باراغواي • بيرو• سانت كيتس ونيفس• سانت لوسيا • سانت فنسنت وجزر غرينادين • سورينام • ترينيداد وتوباغو • أوروغواي • جمهورية فنزويلا البوليفارية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجزائر • البحرين • جيبوتي • مصر • جمهورية إيران الإسلامية • العراق • إسرائيل • الأردن • الكويت • لبنان • ليبيا • المغرب • عُمان • قطر• المملكة العربية السعودية • الجمهورية العربية السورية • تونس • الإمارات العربية المتحدة • الجمهورية اليمنية

أفريقيا جنوب الصحراء

أنغولا • بنن • بوتسوانا • بوركينا فاصو • بوروندي • الكاميرون • الرأس الأخضر • جمهورية أفريقيا الوسطى • تشاد • جمهورية الكونغو الديمقراطية• جمهورية الكونغو • كوت ديفوار • غينيا الاستوائية • إثيوبيا • إريتريا • غابون • غامبيا • غانا • غينيا • غينيا بيساو • كينيا • ليسوتو • ليبريا• مدغشقر • ملاوي • مالي • موريتانيا • موريشيوس • موزامبيق • ناميبيا • النيجر • نيجيريا • رواندا • السنغال • سيراليون • سيشل • جنوب أفريقيا • جنوب السودان • السودان• سوازيلاند • تنزانيا • توغو • أوغندا • زامبيا • زمبابوي

بلدان بصدد استيفاء شروط الانضمام لعضوية الوكالة – بلدان نامية — 3

جزر القمر • ميانمار • ساو تومي وبرنسيبي

للاتصال والاستعلامات

الإدارة التنفيذية

Izumi Kobayashi نائب الرئيس التنفيذي	ikobayashi@worldbank.org
Michel Wormser نائب الرئيس والرئيس التنفيذي للعمليات	mwormser@worldbank.org
Ana-Mita Betancourt المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات	abetancourt@worldbank.org
Kevin W. Lu مدير إقليمي، آسيا	klu@worldbank.org
Edith P. Quintrell مدير إدارة العمليات	equintrell@worldbank.org
Lakshmi Shyam-Sunder رئيس الخبراء الماليين، ومدير إدارة التمويل والمخاطر	lshyam-sunder@worldbank.org
Ravi Vish رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والسياسات	rvish@worldbank.org
Marcus S.D. Williams مستشار لشؤون الإستراتيجية والعمليات	mwilliams5@worldbank.org

المراكز الإقليمية

آسيا والمحيط الهادئ - Kevin W. Lu مدير إقليمي	klu@worldbank.org
أوروبا - Olivier Lambert مدير إقليمي	olambert@worldbank.org

مسئولو قطاع الضمانات

Nabil Fawaz الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات	nfawaz@worldbank.org
Olga Sclovscaia القطاع المالي وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية	osclovscaia@worldbank.org
Margaret Walsh البنية الأساسية	mwalsh@worldbank.org
Antonio Barbalho النفط والغاز والتعدين والكيماويات والطاقة	abarbalho@worldbank.org

إعادة التأمين

Marc Roex	mroex@worldbank.org

الاستفسارات بشأن أنشطة الأعمال

Michael Durr	migainquiry@worldbank.org

استعلامات وسائل الإعلام

Mallory Saleson	msaleson@worldbank.org

WWW.MIGA.ORG

Multilateral Investment Guarantee Agency
World Bank Group
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433 USA

t. 202.458.2538
f. 202.522.0316